

بيونغ يانغ تلوح باستئناف التجارب النووية والبالستية

سيول - يبدو أن التوتر سيعود ليطبع مجددا العلاقات الأميركية الكورية الشمالية بعد إعلان زعيم بيونغ يانغ كيم جونج أون أن بلاده أنهت الوقف الاختياري للتجارب النووية وتجارب الأسلحة البالستية العابرة للقارات. وتوعد الزعيم الكوري الشمالي بفعل "مروع" ضد الولايات المتحدة التي جاء ردها معتدلا في تهديدات رأى فيها مراقبون محاولات من بيونغ يانغ لتكريس ضغوط على واشنطن. ونقلت وكالة الأنباء الرسمية الكورية الشمالية الأربعاء عن كيم قوله أمام مسؤولين في حزبه الحاكم "ليس لدينا أي سبب لمواصلة الارتباط بشكل احادي بهذا الالتزام".

وأضاف "سوف يكتشف العالم في المستقبل القريب سلاحا استراتيجيا جديدا". وكان كيم قد أعلن في العام 2018 أن كوريا الشمالية لم تعد بحاجة إلى إجراء مزيد من الاختبارات النووية أو اختبارات صواريخ عابرة للقارات. وفي السنوات الماضية، نفذت كوريا الشمالية ستة اختبارات نووية واطلقت صواريخ قادرة على الوصول إلى الأراضي الأميركية.

وتهدد تصريحات كيم الأربعاء الدبلوماسية النووية التي اعتمدت خلال العامين الماضيين، مع إشارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب مرارا إلى "الوعد الذي قطع له الزعيم الكوري الشمالي. ولم يكن الرد الأميركي بنفس المهجة الحادة التي تحدثت بها بيونغ يانغ بعد قول دونالد ترامب "لقد وقعنا اتفاقا يتحدث عن نزع السلاح النووي. كانت هذه الجملة الأولى، وقد تم ذلك في سنغافورة. اعتقد أن كيم رجل يلزم بكلامه"، في إشارة إلى القمة التاريخية التي جمعتهما في سنغافورة في عام 2018.

ولكن المحادثات بين البلدين وصلت إلى حائط مسدود إثر انهيار القمة الثانية بين كيم وترامب في فبراير من العام الماضي.

وأمام اللجنة المركزية لحزب العمال، قال كيم إن كوريا الشمالية مستعدة لمواصلة العيش في ظل نظام عقوبات دولي، كي تحافظ على قدرتها النووية. ونقلت الوكالة عنه قوله "إن الولايات المتحدة تقدم مطالب مخالفة للمصالح الأساسية لدولتنا وتعتمد أسلوبا مثل أسلوب العصايات".

وتابع كيم أن واشنطن "أجرت عشرات التدريبات العسكرية المشتركة مع كوريا الجنوبية والتي كان ترامب وعد شخصيا بوقفها"، وأرسلت معدات عسكرية عالية التقنية إلى الجنوب وصعدت العقوبات على الشمال بحسب قوله، وأردف "لا يمكننا أبدا أن نبيع كرامتنا"، مشيرا إلى

ويوضح الباحث "يبدو أن تهديدها بأن تظهر من جديد قدرتها على ضرب الأراضي الأميركية بسلاح نووي تدفع الولايات المتحدة إلى تقديم تنازلات إضافية".

وبورها كانت ردة فعل الجارة كوريا الجنوبية معتدلة إذ حثت جارتها الشمالية على عدم إجراء اختبارها الذي هدته به لسلاح "استراتيجي جديد" الأربعاء، قائلة إن مثل هذا العمل لن يساعد في مفاوضات نزع السلاح النووي وجهود بناء السلام في شبه الجزيرة الكورية.

وقالت وزارة الوحدة "توضح الحكومة أنه إذا نفذ الشمال ذلك، لن يساعد ذلك في مفاوضات تفكيك البرنامج النووي وجهود بناء السلام في شبه الجزيرة الكورية". وفي عام 2017، حين بلغ التوتر بين بيونغ يانغ وواشنطن ذروته، هدد ترامب برد من "تار وغضب" على كوريا الشمالية.

الإضرابات لا تثني ماكرون عن المضي في تنفيذ إصلاحات نظام التقاعد

النقابات الفرنسية تتحدى ماكرون ولا توقف إضراباتها



يبدو أن النقابات الفرنسية تحاول حشر الرئيس إيمانويل ماكرون في زاوية لا مفر منها بعد أن بدأت ملامح رفضها لما قدمه من مقترحات خلال كلمته بمناسبة نهاية العام 2019 والذي خصصه للحديث عن ضرورة الابتعاد عن المواجهة والدعوة إلى التفاوض بالتوازي مع اقتراب دخول الإضرابات التي تنفذها النقابات العمالية شهرها الأول.

باريس - دخل الإضراب ضد الإصلاحات المثيرة للجدل لنظام التقاعد في فرنسا يومه الـ29 الخميس، دون أن يلوح في الأفق احتمال التوصل إلى "تسوية سريعة" أمل الرئيس إيمانويل ماكرون بتحقيقها في خطابه لراس السنة. وتؤكد النقابات المشاركة في الإضراب والمعتزضة على الإصلاحات أن كلمة ماكرون التي أدلى بها مساء الثلاثاء بمناسبة نهاية العام "لم تقدم أي جديد".

ودعا ماكرون في كلمته من القصر الرئاسي إلى "التهدة" بدل "المواجهة"، لكن دون التراجع عن عزمه "اتمام" تطبيق إصلاحات التقاعد، لأنها بالنسبة له "مشروع عدالة وتطور اجتماعي".

ودافع ماكرون ليلة رأس السنة عن إصلاحاته المثيرة للجدل لنظام التقاعد، مؤكدا أنها "سنتم في وقتها" وداعيا الحكومة إلى أن "تجد تسوية سريعة" مع النقابات.



فيليب مارتينيز
ماكرون يعيش في
قاعته ويعتقد أن كل
شيء يسير على ما يرام

ونظام التقاعد موضوع شديد الحساسية في فرنسا، حيث لا يزال السكان متعلقون بنظام تقاعد قائم على التوزيع، يعتبر من أكثر الأنظمة التي تؤمن حماية للعاملين في العالم. ويقوم نظام التقاعد الجديد الذي تريده الحكومة على دمج 42 نظاما منفصلا قائما حاليا، وتضمن أنظمة خاصة تسمح خصوصا لسائقي القطارات بالتقاعد مبكرا. وترجم المعارضة لـ"النظام الشامل" للتقاعد، بإضراب يشل

القطارات ووسائل النقل الباريسية بشكل رئيسي تسبب بحالة اضطراب في الحركة الثلاثاء وتواصل الأربعاء.

وباتت مدة هذا الإضراب أطول من الذي شهدته البلاد عام 1995 ضد مشروع إصلاح نظام تقاعد الموظفين العموميين، والذي تخلت عنه الحكومة في نهاية المطاف. وأعلن إيمانويل ماكرون مساء الثلاثاء في كلمة لمدة 18 دقيقة "انتظر أن تجد حكومة إدوار فيليب سبيلا لتسوية سريعة مع الاتحادات النقابية واتحادات أصحاب العمل، التي تريد الحوار".

وشهدت القطاعات السياحية والتجارية، التي تعتمد خصوصا على فترة الأعياد انخفاضا في أرقام أعمالها، خصوصا في المنطقة الباريسية.

وقال الرئيس الفرنسي "أدرك جيدا كم أن القرارات المتخذة يمكن أن تسبب تضاربا وتثير مخاوف واعتراضات" وأضاف ماكرون "هل يجب مع ذلك التراجع عن تغيير بلدنا وحياتنا اليومية؟ كلا. لأن ذلك يعني التخلي عما تخلى عنه النظام أصلا، ذلك يعني خيانة لؤلؤنا، ولؤلؤناهم من بعدهم، الذين سيضطرون حينها إلى دفع ثمن تردنا. ولذلك فإن إصلاحات التقاعد سوف تتم بوقتها".

وتسود حالة من الترقب لما ستخذه النقابات من خطوات جديدة لتكريس

ضغوطها على حكومة ماكرون وإرغامها على التخلي عن هذه الإصلاحات. ولكن الأمين العام للاتحاد العام للعمل فيليب مارتينيز لم ير في كلمة ماكرون "أي جديد".

وتدد مارتينيز لقناة "بي.إف.أم. تي.في" الأربعاء بخطاب "سبعناه ألف مرة" وبالرئيس ماكرون الذي يعيش في فقاعته الخاصة ويعتقد أن كل شيء يسير على ما يرام في البلاد.

ورأى من جهته إيف فرييه أمين عام نقابة القوة العاملة، ثالث أكبر نقابة في البلاد، أن الرئيس "لم يفلح" في أن يكون متقنا على مدى "عامين ونصف العام".

ولم يعلق الاتحاد الديمقراطي الفرنسي للعمل، أكبر نقابة في البلاد، على خطاب ماكرون. ولا يعارض الاتحاد بالجوهري مشروع التقاعد الذي يريده ماكرون، إلا أن أمينه العام لوران بيرجيه يعتبر أن تحديد سن "محسوري" للتقاعد "خط أحمر". ولم يتحدث الرئيس ماكرون عن هذه النقطة في خطاب الثلاثاء.

وكان خطاب ماكرون الذي لم يتحدث كثيرا عن هذا الإصلاح منذ بداية الأزمة، مرتقبا بشدة، في ظل سياق اجتماعي متوتر منذ انطلاق حركة "السترات الصفراء" الذي تخلله أيضا حالة استياء متزايدة لدى العاملين في المستشفيات

هل يكتوي ماكرون بنار إصلاحاته

والطلاب والشرطة والمزارعين. وشكلت قضية "تطوير" البلاد أبرز نقاط عهد ماكرون، لذلك فهو غير مستعد للتنازل بسهولة في هذا النزاع.

وفي خطابه، طلب من الحكومة أن تجد "تسوية سريعة" حول الإصلاحات مع النقابات "التي تريد ذلك". ومن المنتظر أن تستأنف المشاورات بين رئيس الوزراء إدوار فيليب والنقابات في 7 من يناير الجاري.

وأحدثت هذه الإصلاحات انقسامات كبيرة حيث يطالب البعض حتى داخل الغالبية الرئاسية بإعادة النظر في نقطة سن التقاعد. وطلب 15 نائبا من الجناح اليساري في حزب الجمهورية إلى الأمام بـ"تغيير لتعديل سن التقاعد"، الذي يعتبر "غير عادل اجتماعيا"، وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار "كافة الأوضاع الخاصة".

ومنذ تقديم المشروع الصيف الماضي، تزايدت التساؤلات حول فعوى الإصلاحات، والأثر الذي ستخلفه على كل عامل، خصوصا في ظل عدم معرفة طريقة تحديد قيمة التقاعد التي يقوم عليها النظام المستقبلي.

وارتفعت النبرة في الأيام الأخيرة، خصوصا بعد تبادل حاد للاتهامات خلال عطلة نهاية الأسبوع بين الحكومة والاتحاد العام للعمل الناقد.

الشركات الأميركية متوجسة من عدم تطبيق قانون حماية الشخصية بكاليفورنيا

بل تجمعها لاستغلالها تجاريا على شكل أهداف إعلانية.

ويعتبر جون فيردي أن القانون الجديد "يمثل مضلة للشركات التي تستند خدماتها على البيانات"، مثل منصات الموسيقى عبر البث التدفقي أو المخصصة في إعداد المراجيح الإلكترونية. وقد يكبد القانون الشركات تكاليف تصل إلى 55 مليار دولار، وفق الخبيرة في معهد "أميريكان إنتربرايز إنستيتيوت" روزلين لايتن.

وتقول "لا أتوقع أن تتخلى نسبة الالتزام بالقانون 50 بالمئة"، معتبرة أن الشركات الكبرى مثل "غوغل" و"فيسبوك" ستجنح في ذلك، إلا أن الأمر ليس كذلك للشركات الصغيرة.

وتفترض أن تبدأ كاليفورنيا فرض عقوبات على المخالفين اعتبارا من منتصف العام الحالي. وهذه المهمة لن تكون ميسرة إذ إن المنظمات التي لديها زبائن في كاليفورنيا معنية.

وتقول روزلين لايتن "أظن أن كاليفورنيا ستكون سعيدة لو يقدم الكونغرس دعما لها من خلال قانون وطني" إذ إن "ميزانية الولاية ليست كافية لتطبيق القانون بصورة فعلية".

كالفورنيا هي إلزام الشركات بإظهار رابط عليه عبارة لا تتبعوا بياناتنا". ويشير إلى أن القانون في كاليفورنيا سيضمن مجالات أوسع من كل التدابير المتخذة، إذ إنه "يعطي الناس خيارا واضحا بشأن بيع البيانات، وهي من الممارسات التي تثير القلق الأكبر لديهم". ولكن الأهم من ذلك أن يتم تحديد مفهوم "بيع" البيانات، فعلى سبيل المثال تستقي "فيسبوك" أرباحها من الإعلانات الموجهة بدقة شديدة وعلى نطاق واسع للغاية. ولكن المجموعة العملاقة في مجال التواصل الاجتماعي لا تتبع بالمعنى الضيق للكلمة بيانات للمعلنين



تحد للشركات التي تعتمد في أنشطتها على بيع البيانات

ويضيف "سنشهد ظاهرة عدوى إذ ستحدو ولايات أخرى حذو كاليفورنيا ما يعقد مهمة الشركات. بعضها بدأ يطبق القانون الأوروبي بشأن حماية البيانات وعليه حاليا الالتزام بقوانين أخرى". وفي هذا الإطار، ثمة فوارق بين القانون في كاليفورنيا والتشريعات الأوروبية. فالاتحاد الأوروبي يعطي الأولوية لشرط الموافقة المسبقة على جمع البيانات واستخدامها، فيما تشدد كاليفورنيا على إمكانية الرفض.

ويوضح جون فيردي من "فيوتشر أوف برايفسي فوروم" أن "النقطة الأساسية في قانون سي.سي.بي.إيه في الطويلة التي شهدتها 2019.

وعلى غرار القانون الأوروبي بشأن حماية البيانات، المطبق في الاتحاد الأوروبي منذ مايو 2018، يضمن هذا القانون لسكان كاليفورنيا بعض الحقوق المتعلقة ببياناتهم بما يشمل طريقة جمعها واستخدامها واحتمال توظيفها لغايات تجارية.

وقد أقر القانون ردا على الكثير من الانتهاكات والتعديبات في إدارة المعلومات الشخصية خلال السنوات الماضية. ويقول دانيال كاسترو من معهد "إنفورميشن تكنولوجي أند إنوفيشن فاؤندينغ" المؤيد عادة لشركات التكنولوجيا "سيحصل ارتباك كبير على المدى القصير".

الولايات المتحدة توقع اتفاقا تجاريا مع الصين في يناير

كبيره من المنتجات الزراعية الأميركية. وكان من المقرر أن تفرض واشنطن رسوما جديدة بنسبة 15 بالمئة على كمية من السلع الصينية تصل قيمتها إلى 160 مليار دولار اعتبارا من 15 ديسمبر الماضي، وإلى جانب تعليق قرار فرض الرسوم الجديدة، وافقت الإدارة الأميركية على خفض الرسوم المفروضة على سلع صينية بقيمة 120 مليار دولار من 15 بالمئة إلى 7.5 بالمئة فقط.

في الوقت نفسه، قال الممثل التجاري الأميركي إن الرسوم المفروضة بنسبة 25 بالمئة على كمية من السلع الصينية قيمتها 250 مليار دولار ستظل كما هي بعد الاتفاق مرحلي.

ويأتي هذا الانفراج في العلاقات الأميركية الصينية بعد صراع تجاري محتدم طبعه في الأشهر الأخيرة تراشق بالتهمة حيث تتهم واشنطن بكين بارتكاب مجازر بحق مسلمي الأويغور وهو ما تنفيه الصين.

وكانت الصين قد اتهمت الأربعاء وزارة الخارجية الأميركية بـ"تشتر الكذب" حول مسلمي الأويغور في إقليم شينجيانغ. وجاء ذلك في تغريدة لسفارة الصينية في الولايات المتحدة، حسبما أفادت وكالة بلومبرغ للأخبار ردا على مقطع فيديو نشرته الخارجية الأميركية يناقش "حملة" القمع الصينية ضد الأويغور وغيرهم من الأقليات المسلمة الأخرى في شينجيانغ.

واشنطن - أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأربعاء اعتزام الصين والولايات المتحدة توقيع المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بينهما يوم 15 يناير الحالي.

وكتب ترامب في تغريدة له على موقع تويتر للتواصل الاجتماعي "سأوقع المرحلة الأولى من اتفاقنا التجاري الضخم جدا والشامل مع الصين يوم 15 يناير"، مضيفا أن حفل التوقيع سيقام في البيت الأبيض مع تمثيل صيني رفيع المستوى.

وكان ترامب يرغب في توقيع الاتفاق مع نظيره الصيني شي جين بينغ، لكن أحدث إعلان أشار إلى أن رئيس فريق المفاوضات الصيني نائب رئيس الوزراء ليو هي سيقوم الاتفاق نيابة عن بكين. وكتب ترامب على تويتر أنه سيؤزر بكين في وقت لاحق لبدء محادثات بشأن المرحلة الثانية من الاتفاق التجاري بين البلدين.

ومن المتوقع أن تمهد المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بين بكين وواشنطن الطريق أمام هدنة في الحرب التجارية الدائرة بين البلدين وتحسين العلاقات بين أكبر اقتصادين في العالم. ويتضمن الاتفاق تعليق زيادة مقرر في الرسوم الأميركية على كمية من المنتجات الصينية إلى جانب تقليص نطاق الرسوم الحالية، مقابل إصلاحات هيكلية صينية واستيراد بكين لكميات